الفصل السابع

مشكلة السكان ومغزاها التربوى

دراسة مسئوليات التربية فى المشكلة السكانية ، ودراسة دور التربية فى الطلب الاجتماعى على التربية أيضاً من أهم الدراسات الحديثة فى مجال التربية . وهى : فضلاً على أنها دراسة متنوعة ومتشعبة ؛ تعتبر من الدراسات الدقيقة والمحسوبة كما تعتبر أساساً رئيسيا لكل سياسة تربوية وتخطيط تربوى . وإذ نشير إلى هذا التنوع ، والتفرع نؤكد أن بحث جميع تشعباتها أمر لا يمكن أن يتم فى مثل هذه الدراسة . ومن ثم ستكون عنايتها بتبسيط مجال الدراسة فى هذه القضية والإشارة إلى جوانبها ، ومعالجة بعضها بالقدر الذى يسمح به المقام فى مثل هذا البحث ، آملين أن نستغرقه بحثاً فى دراسة مستقلة فيما بعد . والنقاط التى ستحاول هذه الدراسة طرحها ومناقشتها أو الإشارة إليها هى :

- معايير دراسة السكان بوجه عام .
- صورة مقارنة مبسطة للوضع السكانى فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية .
- المشكلة السكانية : أبعادها ونتائجها .
- سكان الوطن العربى ، ومسئوليات التربية إزاءهم .

معايير دراسة السكان :

تعتبر الإحصاءات السكانية فى غاية الأهمية والضرورة فى دراسة مجتمع من المجتمعات إذ إن حسابها حساب دقيق يمكن هذا المجتمع من معرفة أمور فى غاية الأهمية بالنسبة لحياته ، مثل معرفة مقدار التموين اللازم لهؤلاء السكان فى حالة الحرب أو الضرورة ، ومقدار الأطباء والأسرة اللازمة لمرضاهم ، ومقدار الميزانية التى تخصصها لتعليم وخاصة إذا عرفت عدد الأطفال الملتزمة بتعليمهم فى كل مرحلة من مراحل التعليم .

وإذا كنا نريد أن نبنى تخطيطاً علميا دقيقاً شاملاً لنواحى الاقتصاد والتعليم والصحة

والمجتمع بوجه عام استهدافاً لتحقيق الرفاهية فى المجتمعات العربية ، فلابد من توافر إحصاءات دقيقة عن كل ناحية من هذه النواحى ، فضلاً على المعرفة الإحصائية الدقيقة بالخصائص والصفات السكانية ، إذ لا يكفى أن نعرف عدد السكان الإجمالى فى كل قطر من أقطارها ، بل يتطلب الأمر معرفة نسب الأطفال فيها ، ونسبة الشبان والقادرين على العمل والإنتاج ، ونسبة المعالين من الشيوخ والعجزة ، ونسب النساء من كل فئة من هذه الفئات العامة ، فهذا هو السبيل إلى معرفة صورة واضحة عن المجتمعات العربية فى حالة سكونها ، وحركتها ، ومتطلباتها من التعليم والصحة والخدمات ومقدرتها على الإنتاج .

إن دراسة السكان دراسة علمية تتطلب استخراج النسب والمعدلات للمواليد والوفيات وفئات السن والزيادة الطبيعية ، ونسب الفئات القادرة على العمل والإنتاج ونسب الفئات المنجبة وهكذا . .

إن السكان أيضاً ليسوا معياراً عدديا يقاس به حجم الأمة وقوتها فحسب وإنما هو معيار كيفى أيضاً ، حيث يحلل السكان تحليلاً عدديا وفى نفس الوقت كيفيا من حيث الصحة والتعليم والمهارات التكنولوجية والمستوى الثقافى والحضارى بوجه عام .

فمعيار العدد مهم ما فى ذلك شك ، فأمة تعدادها عشرة ملايين نسمة ليست كأمة تعدادها خمسين مليون نسمة ، إذ من الملايين العديدة ، وطبقاً لنظرية الاحتمالات الإحصائية ، لابد وأن يخرج عدد لا بأس به من المفكرين والقادة والعلماء المبدعين ، كما أن طاقة الأمة الإنتاجية والحربية تتحدد نسبتها الإحصائية بعدد هذه الملايين .

ولكن المسألة ليست أرقاما فحسب ، وإنما تتحدد نوعية أمة من الأمم فى مستوى الحضارة والتقدم والتحديات والمتغيرات الدولية المعاصرة بمقدار حيوية سكانها ، ونسبة الشبان والشابات والنساء العاملين فيها ، وبمتوسط الأعمار أيضاً ، إذ يتحدد بهذا المتوسط مقدار ما يمكن أن يضيفوه إلى الإنتاج فى بلادهم فإذا كان عدد المنتجين قليلا بالنسبة للسكان . وإذا كان أمد الحياة أمامهم صغيرا بموتهم فى سن الشباب كان ما يقدمونه لأمتهم من عائد وإنتاج . ولذلك فإن علماء الاقتصاد والسكان يعتبرون أن متوسط الأعمار المرتفع فى الأمة بالإضافة إلى عدد سكانها هو المعيار الأساسى لقياس حيويتها ومقدرتها الإنتاجية .

وإذا كان للأمة العربية أن تزيد من تقدمها الاجتماعى والاقتصادى ، فإن عليها أن تزيد من متوسط عمر سكانها حيث إن متوسط العمر فيها لا يتجاوز ٣٠ سنة . فى حين أنه فى

البلاد المتقدمة يصل ٦٠ سنة ، وإذا ما أخذنا متوسطا لسن العمل والإنتاج مقداره ٢٠ عاماً فإن معنى ذلك أن كل فرد منتج فى مجتمعاتنا العربية سيقدم لمجتمعه مالا يزيد على عشر سنوات من العمل فى حين أن زميله فى المجتمعات الصناعية المتقدمة يقدم لمجتمعه مالا يقل عن أربعين عاما من الإنتاج كعائد لتعليمه وما يقدم له من خدمات . ويزداد مقدار العطاء إذا ما نظرنا من بعد آخر وهو أن نسبة عدد المعالين إلى المنتجين قد تتضاعف فى المجتمعات العربية على فرض تساوى المجتمع العربى مع مجتمع متقدم فى العدد .

كم إذن عدد السنين التى تضيع علينا بسبب ذلك العامل ! ! وكم إذن نوع الخبرة وكمها وتراكمها التى تضيع علينا بسبب هذا العامل فى حين أنها تتزايد وتتراكم وترتقى مع الأيام والسنين فى المجتمعات المتقدمة . وهنا تظهر لنا أهمية الرعاية الصحية وأهمية التربية الصحية وما يرتبط بها من قيم وعادات ومفاهيم ، وأهمية الجهد التعليمى الذى يخلق مهارات ومفاهيم وقيم هؤلاء المنتجين .

ومن المعايير الهامة فى دراسة السكان والتعرف على مشكلاتهم ما يسميه أهل الاختصاص بكثافة السكان وأبسط طريقة لمعرفتها . هى قسمة عدد السكان على المساحة الكلية للدولة ، والرأى الراجح أن تحسب هذه الكثافة بالنسبة للأرض المنتجة أو المستثمرة فعلا أو الآهلة بالسكان فيها .

وتعطى هذه الكثافة السكانية فكرة صادقة عن مقدار تخلخلهم أو ازدحامهم بالنسبة لتلك المساحة المستغلة والمغلة .

ولابد أن ندرك هنا أن مسألة التخلخل أو الازدحام السكانى لا تستمر مع الزمن . فإن انتقال الأمة من مستوى ثقافى وحضارى إلى مستوى آخر متقدم يقوم على العلم والخبرة التكنولوجية يزيد من قدرتها على استثمار البيئة ، وعلى الإنتاجية والإنتاج ، وبالتالى يزيد من قدرتها على استيعاب أكبر عدد من السكان .

ويفيد هنا أن نذكر معدلات الكثافة السكانية بالنسبة لمستويات الثقافة والتطور فى الأمم من مرحلة الصيد وجمع الثمار فى الغابات حتى مجتمعات التصنيع . فمجتمع الصيد وجمع الثمار والتقاطها يحتاج الفرد فيها إلى كيلو متر مربع يجول فيه .

أما فى مجتمع الرعى فإن الكيلومتر المربع يستطيع أن يستوعب من ٢٠ – ٤٠ شخصاً ، و ٤٠٠ شخص فى المجتمعات الزراعية ، وألف نسمة وأكثر فى المجتمعات الصناعية .

وإذا عرفنا أن الكثافة السكانية فى الكيلومتر المربع فى جمهورية مصر العربية أكثر من ٨٠٠ نسمة لعرفنا حتمية التصنيع والاعتماد على موارد ثروة أخرى ، وكلما استطاع السكان أن يستثمروا مواردهم الطبيعية أكثر استطاعت الأرض أن تستوعب أعداداً أكبر . وعلى ذلك يمكن القول بأن استيعاب الأرض للسكان تختلف باختلاف قدرة السكان على استثمار مصادر الثروة الطبيعية بوجه عام .

فالسكان يصبحون ميزة فى حالة إذا ما جندوا قدراتهم فى الاستثمار للموارد . ويصبحون عالة إذا قلت كفايتهم الإنتاجية والاستثمارية لتلك الموارد . إن الأمم تقاس بعدد سكانها فإذا ما تساوت المساحة بين عدد من الدول فإن أقواها هى أكثرها عدداً ، مع تثبيت العوامل الأخرى مثل مستوى الصحة ومستوى العمر .

وتعتبر قلة السكان دون الحد الضرورى لاستغلال الموارد الطبيعية استغلالاً كاملاً عائقا فى سبيل التقدم الاقتصادى ، كما أن ازدياد السكان إلى درجة الازدحام والتضخم عائق أمام الدولة دون تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة .

كما أن عدد السكان عامل حاسم فى الحرب وفى التقدم الاقتصادى إذا توافرت إرادة الدولة واتضحت الرؤى المستقبلية أمام التغيرات العصرية .

والتاريخ يخبرنا بأن أسباب انهيار بعض الإمبراطوريات يرجع إلى قلة عدد سكانها . كما كانت الدوافع الحربية و «المجال الحيوى» دافعاً للدول الحديثة إلى زيادة سكانها . فقد كانت فرنسا وألمانيا وإيطاليا والدول الإسكندنافية فى مقدمة الدول التى نهجت هذا النهج .

وبرغم هذه الدوافع فإن فرنسا مثلاً لم تستطع أن تزيد من مواليدها لتحافظ على سكانها من الانهيار بسبب الحروب المتتالية مثل حروب ١٨٧٠ ، ١٩١٤ – ١٩١٧ ، ١٩٣٩ – ١٩٤٥ والحروب التى خاضتها للمحافظة على مستعمراتها ، وفيها ضاعت زهرات شبابها مما أدى إلى زهد الفرنسيين فى الإنجاب من ناحية أخرى لأن مصير من ينجبونهم الموت .

ولقد كان هذا الانكماش السكانى أحد العوامل التى أدت إلى تصفية الإمبراطورية الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية . وهذا التخلخل السكانى أدى إلى أن تتخذ فرنسا كثيراً من الإجراءات لتشجيع الهجرة إليها من أبناء جاراتها . واستطاع نحو مليون وربع مليون منهم أن يكون عصب الصناعات الثقيلة والشاقة فيها مثل العمل فى المناجم والصناعات

المعدنية ، ولولاهم لتوقفت أو تعطلت هذه الصناعات .

فإذا كانت الدول تلجأ إلى مثل هذه السياسة لكى تحقق أهدافها وسياستها فلماذا لا تلجأ إليه بعض الدول العربية التى تعانى نقصاً سكانيا رهيباً مما يعطل استثمار طاقتها ومواردها الطبيعية ، خاصة إذا كانت هذه السياسة فى حدود البلاد العربية .

الوضع السكانى فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية :

أولا– المواليد والوفيات : بدراسة المواليد ، والوفيات فى كل من الدول المتقدمة والنامية نجد أن هناك فرقاً واضحاً بين منحنى المواليد ومنحنى الوفيات فى كل منهما كما يتضح من الشكلين الآتيين :

معدلات المواليد والوفيات التقديرية من سنة ١٧٩٠ إلى سنة ١٩٧٠[١] .

وبتقدم وتحسن التصنيع وسبل المواصلات والنقل ، وبتقدم العلم وتطبيقاته خاصة الأغذية أمكن مواجهة مسببات الوفاة من مجاعات وسوء تغذية وخلافه ، فهبط معدل الوفيات بدرجة مستمرة ، ولكنها كانت بطيئة نسبيا مما سبب انفجاراً سكانيا فى الغرب لفترة من الزمن . ثم مالبث معدل المواليد أن هبط هو الآخر مما تسبب فى تلك الفجوة بين المعدلين كما يظهر فى الرسم البيانى حتى يعودا إلى شبه تواز مرة أخرى . على أن معدل المواليد يصبح أعلى من معدل الوفيات ، ولكن الفارق ليس كبيرا فيضطرد معدل الزيادة ، ولكن ببطء . والتحول من « معدل مواليد مرتفع / معدل وفيات مرتفع » إلى معدل مواليد منخفض معدل وفيات منخفض » يسمى « التحول الديموجرافى » Demographic transition .

والصورة مختلفة تماماً فى الدول النامية كما يتضح فى الرسم البيانى « ب » لأن ظروف تطورها الحضارى والثقافى مختلف تماماً . ففى ذلك التاريخ لم تكن هذه الدول قد خاضت الثورة الصناعية ، بل من المؤكد أنها لم تكن قد عرفتها فى سنة ١٩٢٥ . فكانت مجتمعات تقليدية تسير على مادرج عليه الأجداد ، فكانت معدلات الوفيات مرتفعة ارتفاعاً كبيراً كما يظهر من الرسم البيانى ولكن انخفضت معدلات الوفيات فى بعض هذه الدول كنتيجة للتقدم الصحى الذى استوردت هذه البلاد أسبابه من البلاد المتقدمة . . وكانت النتيجة

---

(١) هال هلمان ، مشكلة تضخم السكان ، أخطر مشكلة تهدد عالم اليوم ، ترجمة محمد بدر لدين خليل ، دار المعارف بمصر ١٩٧٤ ، ص ٢٦ .

معدلات المواليد والوفيات الخام بربية من سنة ١٧٩٠ إلى سنة ١٩٧٠

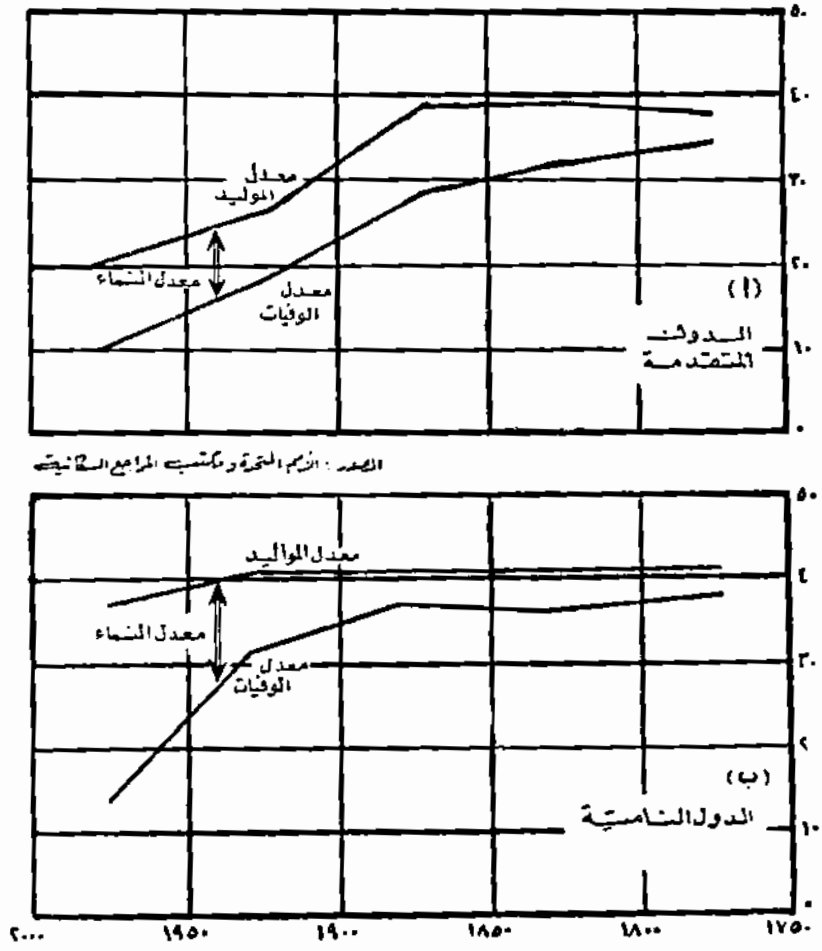

المصدر : الأمم المتحدة والمكتب المرجعي السكاني

الرسم البياني (أ) يمثل الدول المتقدمة مثل مجتمعات أوربا وأمريكا الشمالية . فقد كان معدلا المواليد والوفيات مرتفعين في أوربا في بداية الحقب الصناعية (حوالي ١٧٥٠) بيد أنهما شبه متوازيين ، ولهذا كان صافي نماء السكان بطيئا .

هبوطاً شديداً فى معدل الوفيات . ففى سيلان مثلا هبط معدل الوفيات بنسبة ٣٤ فى المائة فى عام واحد فقط (٤٦ – ١٩٤٧) بسبب برنامج للقضاء على البعوض .

وزيادة معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات أدى إلى النماء السريع الذى نلاحظه فى الدول النامية .

فما يلاحظ أن الفرق بين معدلى الوفيات والمواليد النهائيين فى الرسم (ا) حوالى ١٠ فى الألف ، وهو مايعادل معدل نماء قدره ١٥ فى المائة ، والفرق فى الرسم (ب) ، حوالى ٢٥ فى الألف ، أى معدل النماء ٢,٥ فى المائة . . وبمعنى آخر فإننا نواجه مشكلة نماء ، لأن أقل من نصف سكان العالم قد حققوا التحول الديموجرافى .

ويفيد هنا فى تلك الدراسة أن نقارن بين هرم سكانى لبلد متقدم وهرم سكانى لبلد متخلف . فإذا أخذنا فى تلك المقارنة الهرم السكانى للمملكة المتحدة وقارناه بهرم الأردن السكانى نلاحظ مايلى :

أولا – أن المساحة الإجمالية لكل من الهرمين واحدة ذلك لأن كلا منهما مرسوم على قاعدة من النسب المئوية ، وليس من الأعداد الحقيقية ، لكل فئة من العمر . ومع ذلك فإن الشكلين مختلفان ، فحيث تتساوى النسب المئوية تقريبا فى معظم فئات العمر حتى حوالى سن الخامسة والخمسين فى المملكة المتحدة فإننا يمكن أن نستنتج أنها دولة بطيئة النماء ، أما فى الأردن حيث تكون نسبة الشباب إلى سكانه أكبر مما هى فى المملكة المتحدة . فإننا يمكن أن نحكم عليها بأنها دولة سريعة النماء . خاصة وأن هرمها ذو قاعدة مطردة الاتساع تبعاً للانخفاض السريع فى وفيات المواليد والأطفال فى الربع قرن الماضى .

وبملاحظتنا لفئات العمر فوق الستين فى كل من الهرمين نستنتج أنه كانت توجد وفيات عالية فى الأردن فى السنوات الأولى من تلك الفترة .

والبلد الذى فيه معدلات مواليد مرتفعة كالأردن يصل من هم دون الخامسة عشرة من سكانه إلى ٤٤٪ فى حين نجد أن حوالى ٢٣٪ من سكان المملكة المتحدة هم من فئة العمر من صفر إلى خمس عشرة سنة . وإذا ماجمعنا كل النسب لمن يقعون فى سن العمل لوجدناها تصل إلى ٥٣٪ من سكان الأردن ، ٦٥٪ فى المملكة المتحدة ، ٥٦٪ فى الولايات المتحدة .

ومع أن المعالين من الصغار والمسنين لاينتجون إلا أنهم مستهلكون من الطراز الأول .

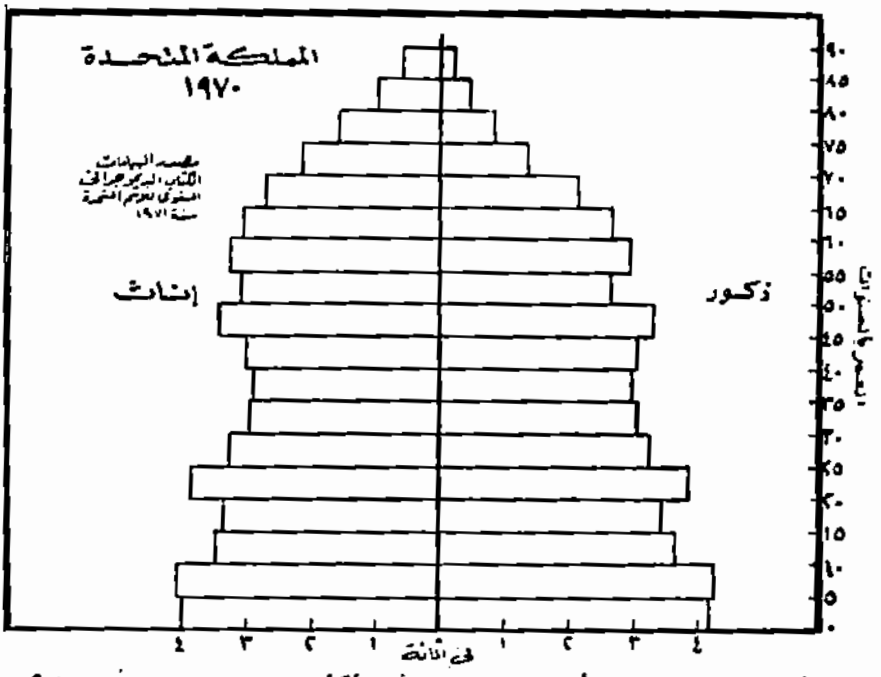

الهرمان السكانيان للمملكة المتحدة والأردن مصدر البيانات : الكتاب الديموجرافي السنوي للأمم المتحدة ، سنة ١٩٧١

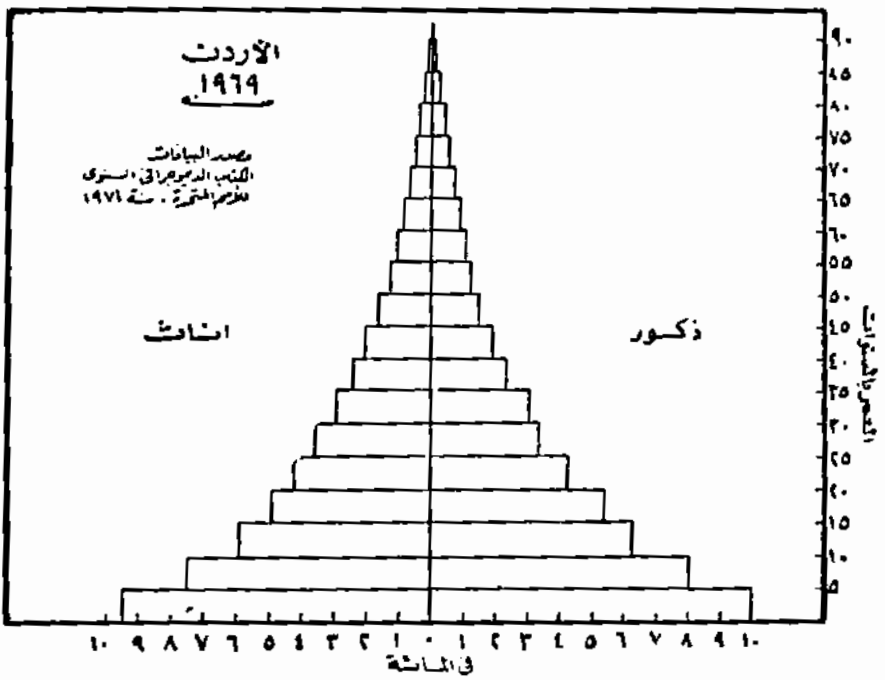

فهم بحاجة إلى الغذاء والكساء والمسكن ، ويتطلبون أموالا كثيرة تستخدم فى مرافق وخدمات باهظة التكاليف العامة والخاصة كالتعليم والرعاية الطبية [١] . انظر الشكل الآتى :

وإذا كانت العيالة [٢] من المؤثرات الهامة لسكان أى مجتمع من المجتمعات ، فى حين تصل نسبة من يقعون فى سن العمل فى بلد نامية كالأردن مثلاً إلى ٥٣٪ فقط نجد مايقابلها فى المملكة المتحدة يصل إلى ٦٥٪ ، ٥٦٪ فى الولايات المتحدة .

ووفقاً لما تذكره البيانات الإحصائية فإن الدول التى تكون فى أشد الحاجة إلى زيادة إنتاجها وطاقتها الإنتاجية ، وإلى رفع مستوى المعيشة فيها ، هى تلك التى ترزح تحت أعلى نسب العيالة .

وإذا درسنا التركيب العمرى لسكان البلدان العربية نلاحظ ارتفاع نسبة المعالين بشكل فريد لاتناظره أى منطقة أو دولة من دول العالم المعاصر . فوفق تقديرات سنة ١٩٧٠ بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة عشر ٤٥٪ تقريباً من المجموع الكلى للسكان . وهذه النسبة ترتفع عن الدول النامية التى تصل فيها النسبة إلى ٤١,٣٪ فضلاً عن ارتفاعها ارتفاعاً عالياً جدًّا بالقياس إلى تلك النسبة الموجودة فى الدول المتقدمة إذ تصل إلى ٢٧٪ . ومعنى ذلك أن البلدان العربية تواجه مسئولية أضخم فى كل شىء فى الإعالة وفى التعليم وفى الخدمات فى ظل نسبة إعالة وطاقة عاملة أقل [٣] .

ومما يقلل من التفاؤل لدى الباحثين والمسئولين على السواء أن هذه الصورة السالفة لم تختلف اختلافاً يذكر عما كانت عليه سنة ١٩٦٠ [٤] وليس من المتوقع أن تختلف فى المستقبل القريب . .

---

(١) هال هلمان ، مشكلة تضخم السكان أخطر مشكلة تهدد عالم اليوم ، ترجمة محمد بدر الدين خليل دار المعارف بمصر ، ١٩٧٤ ص ٣٨ .

(٢) تسمى نسبة غير المنتجين نسبة العيالة أو الاعتماد على الغير dependency ratio أوتحميل العيالة dependency load المرجع السابق ص ٣٨ .

(٣) محمد أحمد الغنام بحث فى صحيفة التربية الجديدة بعنوان « مستقبل التربية فى البلدان العربية » السنة الأولى ، العدد الثانى - نيسان (أبريل) ١٩٧٤ ، ص ٨ .

(٤) المرجع السابق .

آثار المشكلة السكانية :

إن معدلات المواليد المرتفعة تتطلب من الحكومات أن توجه نسبة عالية من ثرواتها إلى توفير أكثر الخدمات الأساسية لزوماً ، مثل الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية بدلا من استخدامها كرأسمال لمزيد من التنمية الاقتصادية .

ويقابل ذلك معدلات وفيات متناقصة مما يسبب دون أدنى شك زيادة مطردة فى سكان العالم فى الوقت الذى ترى فيه بعض الدراسات عدم وجود تحسن اقتصادى يذكر [١] مما يتسبب عنه مشكلات خطيرة خاصة بمعايير عصرنا .

والإحصاءات تشير إلى مايزعج فى هذا الصدد خاصة إذا عرفنا منها مثلا أن نصف أطفال العالم لايذهبون إلى المدارس ولا يحظون بفرصة للتعلم [٢] .

ويقول بعض الخبراء إنه « لن ينتهى هذا القرن حتى يكون قد ولد أكثر من ثلاثة بلايين من الأطفال يتحتم إيجاد غذاء ومأوى وتعليم لهم » [٣] .

ومما يجعل من السكان مشكلة حقيقية انتشار الوعى لدى شعوب العالم كلها بل إن هناك ظاهرة تسمى بالتطلعات المتصاعدة Rising expectations تسود كافة أرجاء العالم كنتيجة لتقدم الطباعة وازدياد سهولة السفر والمواصلات الإلكترونية والأفلام السينمائية التى أوقفت الناس على حياة أفضل من حياتهم التى يعيشونها وجعلتهم يتطلعون إلى مثل هذه الحياة لأنفسهم وفى أسوأ الاحتمالات لأطفالهم .

وهذه التطلعات تفرض على البشرية أن تزيد موارد الغذاء بثلاثة أمثال ما هى عليه فى سنة ٢٠٠٠ وربما أربعة أمثال لأن مجرد مضاعفة المواد الغذائية لن يكفى إذا تضاعف سكان الأرض حتى سنة ٢٠٠٠ حيث إن الملايين يموتون اليوم جوعاً .

وعلى الحكومات والمسئولين أن يواجهوا هذه التطلعات بالعلم والتخطيط . وهذا فى حد ذاته يجعل مهامهم صعبة للغاية ، خاصة وأن هذه التطلعات تجعل الاستقرار الداخلى

---

(١) هال هلمان ، مشكلة تضخم السكان أخطر مشكلة تهدد العالم اليوم ، ترجمة محمد بدر الدين خليل ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٤ ، ص ٣٠ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) قائل هذا المقرر هو روجر ريفل Roger Revelle مدير مركز هارفارد للدراسات السكانية ، المرجع السابق .

لبدول يتعرض للخطر باستمرار نتيجة للقنوط المتعاظم لدى أولئك الذين لم تتحقق مستويات طموحهم [١] .

سكان الوطن العربى :

قدر عدد سكان الوطن العربى فى سنة ١٩٧٠ بـ ١٢٣ مليون نسمة . فإذا عرفنا أنه كان سنة ١٩٦٠ حوالى ٩٤ مليون نسمة لأدركنا مدى الزيادة الهائلة فى عدد سكانه . . ففى خلال عشر سنوات فقط زاد حوالى ٣٠ مليون نسمة . وهذا يؤكد حقيقة أن البلاد العربية فى مقدمة دول العالم فى النمو السكانى . كما أن معدل النمو السنوى لسكان البلاد العربية يتزايد بشكل كبير إذا كان فى المدة من ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ٢,٧ ٪ وأصبح ٣,١ ٪ فى المدة من ١٩٦٥ - ١٩٧٠ . وتشير التنبؤات إلى أن المعدل سيرتفع أكثر من ذلك خلال السبعينات [٢] وهذا يجعل ثمة عبئاً ضخماً على هذه البلدان فى كل شىء ، خاصة فى المجال التربوى .

ومما يجعل تحدى النمو السكانى للتربية أكثر أن تكون معدلات نمو الفئات العمرية الصغيرة (من ٠ - ٤ ، ٥ - ٩ ، ١٠ - ١٤) أكثر من نمو الفئات العمرية الكبيرة .

وهذا مانجده فى التركيب العمرى لسكان البلدان العربية ، فمقابل ٢,٧ ٪ ، ٣,١ ٪ من النمو السنوى للسكان جملة فى المدة من ١٩٦٠ - ١٩٦٥ و ١٩٦٥ - ١٩٧٠ على التوالى ، نما أطفال الفئة العمرية ٠ - ٤ بمعدل ٣,٣ ٪ وأطفال الفئة العمرية ٥ - ٩ بمعدل ٣ ٪ و ٣,٤٠ ٪ ، وأطفال الفئة العمرية ١٠ - ١٤ بمعدل ٢,٨ ٪ و ٣,٢ ٪ فى نفس المدة .

وبمقارنتها بمعدلات نمو الفئات العمرية الصغيرة فى البلدان المتقدمة نجد أن هذه الأخيرة تميل إلى الانخفاض ، فهى فى نفس المدة ٠,٣ ٪ و ٠,٥ ٪ سنويا بالنسبة لفئة العمر ٠ - ٤ ، ٠,٩ ٪ و ١,٠ ٪ بالنسبة لفئة العمر ٥ - ٩ ، ١,٦ ٪ و ٠,٧ ٪ سنويا بالنسبة لفئة العمر ١٠ - ١٤ [٣] .

---

(١) كتاب عن هيئة الأمم المتحدة عنوانه World Population ، الصادر فى مايو ١٩٦٩ ، ص ١٥ عن المرجع السابق .

(٢) الإحصائيات مصدرها UNESCO statstical yearbooh, 1972 ، وهى عن دراسة للدكتور محمد أحمد الغنام فى صحيفة التربية الحديثة ، السنة الأولى العدد الثانى نيسان (أبريل) ١٩٧٤ .

(٣) المرجع السابق (محمد أحمد الغنام) ص ٩ .

ومع ماتبذله هذه البلدان العربية من جهد ضخم لملاحقة ارتفاع هذه المعدلات خاصة فى مجال التعليم ، إذ إنها ضاعفت جهدها تقريبا فى مدى عشر سنوات ٦٠ – ٧٠ فكان عدد المسجلين مثلا بمراحل التعليم المختلفة سنة ١٩٦٠ ٨,٥ ملايين وصل إلى ١٦,٣ مليون سنة ١٩٧٠ ، أى بنسبة قدرها ٩٪ خلال العقد كله ، إلا أن هذه النسبة لم تتحقق فى قطاع تعليم الصغار ، فقد تحققت بنسبة ٧٣,٢٪ خلال السنوات العشر من ٦٠ – ٧٠ ونظرة إلى إحصاءات المسجلين بالتعليم الابتدائى من ٦٠ – ٧٠ ترينا أنه لم يرتفع إلا من ٤٧,٩٪ إلى ٦٠,٨٪ وهو ارتفاع قل معدله خلال السنوات الخمس الأخيرة ، بحيث لم يبلغ نقطتين (من ٥٩٪ إلى ٦٠,٨٪) ، كما يوضح حجم التحدى وأبعاده [١] .

وبدراسة معدلات التسجيل ومعدلات القبول فى المرحلة الأولى فى البلاد العربية اتضح أنها ترجع القهقرى . فلقد أخذت بعض البلدان العربية تعانى انخفاضا فى معدلات التسجيل فى المدة بين سنة ١٩٦٥ و ١٩٧٠ كما لم تكد تبلغ معدلات القبول ١ ٪ سنويا خلال الستينات المتأخرة فى كل البلاد العربية . فى حين معدل نمو الأطفال فى سن القبول (السادسة أو السابعة) وصل إلى أكثر من ٣٪ .

وإذا قسنا أعداد المسجلين فى التعليم الثانوى إلى أعداد الشباب فى البلدان العربية لوجدنا أن نمو التعليم الثانوى هو الآخر مازال مقصورا عن أن يفى بالطلب الاجتماعى عليه فحوالى ٨٨٪ من مجموع الشباب لم ينتظموا فى هذا التعليم بمستوياته وأنواعه المختلفة ، وذلك حسب تقديرات ١٩٧٠ مما يجعل نصيب البلدان العربية فى هذا الشأن ضعيفا جدا إذا قيس بالبلدان المتقدمة [٢] .

أما بقية قطاع الشباب فى التعليم العالى ممن يقعون دون سن ٢٥ فإن الصورة ليست أكثر إشراقاً ، فرغم مابدا من توسع خلال الستينات فإن الشباب فى البلدان العربية المسجلين بالتعليم العالى ١٩٧٠ يبلغون ٤ ٪ من مجموع هؤلاء الشباب (سن ٢٠ – ٢٤) وهو معدل أدنى بكثير عما هو موجود فى البلاد المتقدمة . فى الوقت الذى بلغ عدد المسجلين فى العالم كله ٢٦,٠٦٥,٠٠٠ طالب وطالبة كان نصيب البلاد المتقدمة وحدها من هذا الرقم ٢٠,٤٨٥,٠٠٠ طالب وطالبة ، والباقى من نصيب البلاد النامية التى يزيد

---

(١) المرجع السابق ص ١٠ .

(٢) المرجع السابق (الدكتور محمد أحمد الغنام ص ١٣) .

عدد سكانها على ضعف سكان الدول المتقدمة والبلاد العربية من هذه البلاد النامية بالطبع [١] .

وإذا انتقلنا من التعليم النظامى إلى تعليم الكبار نجد الصورة أكثر ظلاما ، والمجتمعات العربية فى جملتها مجتمعات غير متعلمة إذ إن نسبة الأمية فيها عالية جدا ، فرغم أنها انخفضت فى عام ١٩٧٠ عما كانت عليه خلال الخمسين سنة الأخيرة إلا أن أعداد الأميين فى تزايد وذلك بسبب الزيادة المطردة فى عدد السكان مع عدم العناية بتعليم الكبار [٢] .

بنية السكان والتربية :

إحدى المطالب الهامة التى تفرض على التربية من أجل إحداث معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة ومن أجل الانتفاع بثمرات هذه التنمية أن تواجه التربية أولاً – متطلبات السكان التربوية ، وثانياً – أن تواجه المشكلات التى تنجم عن هؤلاء السكان على اعتبار أنها تشكل خطرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية حينما تنقض على ثمراتها ونتائجها ، كما أن هذه المشكلات السكانية قد تشكل حملا ثقيلا على التربية يتمثل فيما يقع على كاهلها من أعباء ، مثل توفير التعليم الإلزامى العام لفترة من الزمن قد تكون ست سنوات ، وقد تمتد إلى تسع سنوات من بداية سن الالتحاق بالمدرسة . وقد يبلغ هذا العبء درجة كبيرة حينما تشير الإحصاءات السكانية إلى معدل مرتفع فى المواليد بالنسبة إلى فئات الهرم السكانى المختلفة ، أوحينما تكون نسبة من هم فى سن التعليم كبيرة بالنسبة إلى المنتجين فى المجتمع وخاصة إذا ما أضيف إلى هؤلاء الملتحقين بالمدارس من هم فى سن الإلزام ، ومن هم فوق سن الستين من الشيوخ .

عبء معدلات الزيادة السكانية على التربية :

تعتبر معدلات الزيادة السكانية من أهم العوامل المؤثرة فى التربية ، فإذا كانت هذه المعدلات مرتفعة كان العبء الملقى على عاتق التربية كبيرا والعكس صحيح . والمعروف أنها

(١ ، ٢) من الدراسة السابقة ص ١٦ .

(انظر فى هذا الصدد الدراسة الواردة بهذا الكتاب عن «المجتمع المتعلم ودور التربية فى مواجهة مشكلة الأمية» ص ٢٩٢ – ٣٠٩) .

تتزايد فى مجتمعنا ، وفى المجتمعات العربية عموما بسرعة فائقة ، كما أن تركيب البنية السكانية فى العالم العربى يدل على أن مايقرب من نصف عدد السكان لاتزيد أعمارهم على العشرين ، مما يظهر معه ضخامة العبء الذى يتسنى على التربية أن تواجهه .

وقد تتسبب هذه المعدلات فى الزيادة السكانية وفى الخصوبة فى إخفاق التخطيط للتربية فى تحقيق أهدافه إذا لم تكن دقيقة . والمثال على ذلك ماحدث بالنسبة لخطة التربية والتعليم الأولى من ١٩٦٠ / ١٩٦٥ حينما اعتمدت على معدلات الخصوبة الميسورة فى إحصاء ١٩٤٧ ، والذى قدر فيه متوسط الزيادة السكانية السنوية تأسيسا على النمو السكانى من ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٧ على أنها ٢.١ ٪ وحينما اتخذت هذه النسبة أساسا لتقديرات خطة التعليم الابتدائى كان ذلك أحد العوامل التى عاقت تحقيق أهدافها . وحينما ظهرت نتائج إحصاء ١٩٦٠ بعد بداية هذه الخطة بسنتين تبين منه أن معدل الزيادة السنوى بين ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ هو ٢.٤٢ ٪ مماترتب عليه اختلاف تقديرات أعداد الأطفال فى سن الإلزام ، وقدرت الزيادة بأكثر من ١٠٣ آلاف من التلاميذ خلال سنوات الخطة ، مما ترتب عليه إخفاق فى تحقيق أهداف الاستيعاب المقررة بالكامل فى سنوات الخطة حتى تصل إلى ١٠٠ ٪ عام ١٩٧٠ وقد قدر التخلف عام ١٩٦٢ / ١٩٦٣ بحوالى ١٠ ٪ من الأهداف المقررة لسير الخطة إذا سارت المعدلات على النحو القائم [١] وقتذاك .

وهذا المثال يبين لنا أهمية الدقة فى الإحصاءات السكانية وأهمية توفرها فى التخطيط للتربية تخطيطاً دقيقا نعرف معه أعداد التلاميذ والمدرسين والأماكن والإمكانات وما إلى ذلك .

إن مشكلة السكان تثير أكثر من قضية تربوية . كيف يتعرف النشء والشباب على أبعادها وأسبابها وسبل مواجهتها ؟ وبالنسبة للشقين الأول والثانى فالأمر سهل دراسته ومناقشته والاتفاق فيه على أسس عامة إذ إن الأبعاد والأسباب ، عملية قد لاتختلف حولها الاجتهادات كثيراً . أما سبل مواجهتها فأمر متجدد بتغير الظروف والأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية . فمواجهة هذه المشكلة فى رأى مالتس وزمانه تختلف عن كيفية التفكير فى مواجهتها فى أيامنا هذه . ومواجهتها فى أثناء الحروب تختلف عن مواجهتها فى أثناء السلم ، ومواجهتها من مفكر متدين تختلف عن طريقة مواجهتها عند رجل غير

(١) حامد عمار ، اقتصاديات التعليم ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

متدين وهكذا ، ولاشك أن العصر الذى نعيشه ويعيشه أبناؤنا من بعدنا يحمل أيضاً احتمالات التفكير فى هذه المشكلة بطريقة مختلفة عما نفكر فيها خاصة مع التغيرات التكنولوجية الحادثة فى مجال الصناعة والزراعة وغيرهما . إن فدان القمح الذى كان ينتج فى المتوسط ٥ أرادب من القمح فى الماضى ثم أصبح ينتج ، مع تحسين البذور والأسمدة بفعل التكنولوجيا الحديثة ، ١٢ إردبا فى المتوسط ليطرح أمامنا تساؤلات عن إمكانات استثمار الموارد الطبيعية ، وبالتالى مواجهة المشكلة بطريقة مختلفة تماماً عما كان يفكر بها مالتس . ولايقتصر الأمر عند هذا الحد ، فابتداع مصادر للغذاء جديدة ومصادر للثروة جديدة ومصادر للطاقة جديدة وفتح آفاق وغزو كواكب جديدة ليضع أمامنا القضية فى صورتها المتحركة والمتغيرة مما يجعل المواجهة مختلفة فى تكتيكاتها ومنطلقاتها ، واستراتيجياتها . .

وهذه الاختلافات فى طبيعة المواجهة من شأنها أن تطرح أمام التربية مادة غنية وخصبة للتفكير و للإبداع الإنسانى فى حل مشكلات السكان الاجتماعية و الاقتصادية . كما أنها تطرح موجهات لمناهج التعليم المختلفة فى كثير من التخصصات . فالجغرافيا مثلا يناقش التلاميذ من خلالها النشاط البشرى ، وكيف يواجه الإنسان مشكلات حياته المختلفة . و التاريخ ربما يناقش مثل هذه المشكلات من زاوية الإفادة بخبرات البشرية الماضية فى مواجهة مشكلات السكان المختلفة . والطبيعة والكيمياء تطرح للشباب ، والناشئة كيف تخطى الإنسان حدود حواسه ، وحدود إمكاناته الفسيولوجية ، وحدود الموارد الطبيعية . المباشرة ، بحيث أصبح ينتج مواد بديلة لمواد الطبيعة . وهذا من شأنه أن يطرح قضية مراجعة كثير من المفاهيم والمعانى التقليدية لكثير من الأمور المتعارف عليها ، فالبيئة مثلا لم تعد تقتصر على تلك البيئة الطبيعية بحيث لم تعد تصبح مقصورة على الموارد الطبيعية ، وعلى العلاقات التقليدية التى كان يدركها الإنسان بحواسه الطبيعية ، بل أصبحت الآن مفهوما متسعا ليشمل مجالا متسعا لحركة الإنسان بما اخترعه من وسائل تكنولوجية حديثة . وهذا من شأنه أيضاً أن يطور علاقة الإنسان بالطبيعة بحيث لم تعد تبنى تلك العلاقة على مجرد ماتمنحه له الطبيعة من موارد تقليدية ، بل أصبح العمل الإنسانى قادراً على تخطى الإمكانات المحدودة فى البيئة الطبيعية بابتداعات تكنولوجية هائلة .

وإذا كانت بعض بلاد العالم مثل الصين واليابان وكثير من دول أوربا قد واجهوا الحياة

بعقلية علمية وتكنولوجية تبحث وتستثمر وتخترع وتحول الفكرة إلى تطبيق ؛ فإن ذلك يطرح نفسه على تعليمنا لأولادنا فى المدارس و فى غيرها من أماكن التعليم والتربية .

وهذا فى حد ذاته يفرض على التعليم أن يعيد بناء أهدافه ، ومناهجه ، ووسائله بشكل تدرك معه الأجيال الجديدة كيفية مواجهة الحياة المستقبلة بعقلية علمية وتكنولوجية يتمكنون بها من مواجهة المواقف التكنولوجية الحديثة .

ومعنى هذا أن يدرك القائمون على أمر التربية ، والقائمون بها مدى الحاجة إلى الباحثين والمخترعين بعد أن تغير أسلوب ونوع العمل الإنسانى ، بانتقاله من العمل اليدوى والجهد العضلى إلى العمل القائم على تسخير الآلة لتكون عوناً للإنسان على قهر الطبيعة ، وقهر مشكلاته وما يواجهه من صعوبات .

وهنا تظهر أهمية أن يراعى التخطيط التربوى أن يستهدف تربية العباقرة والموهوبين . كما يراعى فى نفس الوقت تنمية إمكانات كافة الأفراد ومواهبهم لكى يسهموا فى خلق وبناء القواعد التكنولوجية والاقتصادية لمواجهة أى مطالب للمجتمع بسبب التزايد السكانى .

ليس معنى هذا أن تعنى التربية بتعليم الصفوة من العقول الفذة ، وتترك تعليم كل المجتمع ، ولكن أى تنمية اجتماعية واقتصادية لمواجهة مشكلات السكان كلها لاتتحقق إلا من خلال مجتمع متعلم تختفى فيه الأمية . وإذا كانت نسبة الأمية مرتفعة جدا فى مجتمعنا و فى مجتمعاتنا العربية قاطبة فإن ذلك يزيد من صعوبة حل المشكلة السكانية ومواجهتها من أى زاوية للمواجهة . فالمجتمع الجاهل يعجز عن فهم متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ادخار واستثمار وإنتاج . ويعجز عن فهم صور الاستثمارات للبيئة والطبيعة . ويعجز عن الاختراع والابتكار وأن يتمثل الحضارة التكنولوجية المعاصرة ، وأن يتمثل أساليب الإدارة والتخطيط العلميين . ويعجز عن فهم دعائم الحضارة المعاصرة كلها مما يجعل السكان عبئا اقتصاديا بدلا من تحويل كثرة السكان إلى ميزة اقتصادية واجتماعية وعسكرية تعطى للدولة وزنا بين دول العالم المعاصر.

– إن أمية المجتمع المصرى والمجتمعات العربية تثير قضية الكيف البشرى للسكان بكل مايلتصق بهم من أفكار وقيم وعادات متخلفة تمثل عقبة فى سبيل التقدم ومستلزماته من نمو اقتصادى وتربوى وسياسى واجتماعى .

كما تثير قضية قدرة هؤلاء السكان على ارتياد المصانع الحديثة والعمل على الآلات

المعقدة التى تجلب الثروة وتكونها ، والتى تشكل جميع متطلباتنا الاستهلاكية من ملبس ، ومأكل ، ومسكن ، وخلافه .

كما تثير قضية الاهتمام والجدية والإخلاص والتفانى فى العمل وتقديسه بشكل يرتبط بالإطار العام للفكر والفلسفة الاجتماعية التى يتبناها المجتمع من أجل معايشة العصر ، وتمثل خصائصه واستبطانها .

كما تثير قضية « التكيفات الجديدة » التى تتخذ منها التربية مجالا لها لكى تساعد كافة السكان : ناشئة ، وشباباً ، وكهولا ، وشيوخاً على تقبل الحياة العصرية الجديدة فى المصانع والحقول والمؤسسات المختلفة ، خاصة وأن عصر الآلة والأوتومية تتطلب عقليات معينة على التربية أن تهيئ لها .

كما تثير قضية الحراك الاجتماعى والاقتصادى ، وتحول المجتمع من مجرد اعتماده على مورد واحد من موارد الطبيعة كالزراعة إلى تنويع هذه الموارد والدخول فى عصر التصنيع ، لأن المجتمعات الصناعية كما سبق أن ذكرنا تستوعب كثافات سكانية أكبر .

كما تثير قضية العادات والاتجاهات الحضارية المعاصرة فيما يتعلق بالتغذية والتربية الرياضية والتربية الاجتماعية والتربية الصحية لدى سكان هذا المجتمع .

كما تثير قضايا تكافؤ الفرص التعليمية فى مجالاتها المختلفة بين الأقاليم السكانية المختلفة ريفية وحضرية وغيرهما ، وبين الجنسين رجالا ونساء ، وبين الكبار والصغار وبين المعالين والعائلين .

ومنعاً للتكرار نشير إلى أن كثيراً من هذه القضايا المثارة قد عالجناها فى مواضع مختلفة من هذا الكتاب بعضها سبق وروده ، وبعضها سيأتى فيما بعد .